صيغ أسباب النزول بين التصريح والاحتمال

د . حسن عبد العزيز العاني

الجامعة العراقية / كلية العلوم الإسلامية

الملخص

في علم أسباب النزول، فقد استحدثت صيغتان جديدتان دخلتا على معجم مصطلحات هذا العلم، وهما (التصريح والاحتمال) في أسباب النزول. وهاتان الصيغتان قد حصل فيهما إشكال وتعارض من حيث وصفهما وتعريفهما، وكذلك من حيث معارضتهما لروايات صحيحة يمكن أن يقوم عليها سبب نزول آية ما، ومن حيث مخالفة المعاصرين من أصحاب هذا الفنّ لمن سبقهم من حيث قبول الرواية أو اعتبارها سببًا للنزول، وهذا الأمر يضعنا في إشكال أمام قبول بعض الروايات الصحيحة التي وردت في كتب الصحاح، كصحيح البخاري وصحيح مسلم وغيرهما، وكذلك أوردها علماء هذا الفنّ في كتبهم كالواحدي النيسابوري[1] وغيرهم ذكرتهم في البحث، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ هاتين الصيغتين لم تستوعبا ذكرَ جميع الصيغ الخارجة عن حدّهما من حيث التعريف أو الوصف، وهذا ما يوقعنا في إشكال آخر، يستوجب الوقوف أمامه وعدم البتّ في صحّة أسباب نزول كثير من الآيات التي اعتمدها علماء هذا الفنّ الأقدمون، ووردت فيها روايات صحيحة معتمدة. ولذلك فقد وجب بيان هذا الأمر، وبيان الإشكال في هذه الصيغ كتصنيف معتمد يُدرَّس في المعاهد والجامعات وحِلَق العلم وغيرها، وإنّما كان القصد في ذلك كلّه الوصول إلى الحقّ الذي لا حولَ عنه، لا سيّما في علوم القرآن الكريم الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾[2].

Abstract

In the occasions of revelations science two new terms were created in the dictionary of the science in question. And they caused problems and contradictions when they come to their descriptions, definitions and their contradiction to valid narrations when the occasion of revelation of certain aya can be based on it and the disagreement of the science contemporary scholars with their previous ones when it comes to accepting the narration and considering it as an occasion of revelation. Therefore, this issue causes a problem towards accepting some valid narrations found in the body of AL-Sihah Books like Saheeh AL-Bukhari and Saheeh Muslim…etc. and scholars in this field, AL-Waahidi and AL-Nissabori and others, mentioned them in their books on one hand. On the other hand, these two types did not comprehend all extra terms when they come to definition or description and for this reason. This will cause another problem that need to be considered and not to arrive at a resolution with regard to the validation of occasions of revelations of ayas adopted by previous contemporary scholars and there were accredited valid narrations. This is why; it must be cleared to highlight the problem in these types as an accredited classification will be taught in institutes, universities and scientific events. And the most significant reason behind all these steps is to reach out to the righteousness especially in the Qur'anic Sciences and AL-Mighty Allah says in the Glorious Qur'an "No falsehood can approach it from before or behind it: It is sent down by One Full of Wisdom, Worthy of all Praise" (Surat Fusalat, Aya:42).

مُقَدِّمَة

﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴿١﴾ ﴾ [٣]، والصلاةُ والسلام على من أُنزِلَ عليه القرآنُ نورًا وهدى، ليهدي به قلوبًا غُلفًا وآذانًا صُمًّا، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه واقتفى أثره. وبعدُ، فلا يخفى ما لأسباب التنزيل من أهمّيّة في فهم معاني كتاب الله عزّ وجلّ والوصول إلى تفسير ما يخفى من المراد ببعض آياته والتي لا يمكن التوصّل إلى معانيها إلا بمعرفة القصّة التي بسببها نزلت هذه الآية أو تلك. ومن الأمور المهمّة في هذا العلم هو ما دخل عليه من تقسيم وتصنيف لم يكن عند علماء الأمّة السابقين في هذا الفنّ، ولا ضيرَ في استحداث مصطلح أو تصنيف أو غيره في أيّ علم طالما أنّه يصبّ في خدمته، وأنّه يمكن الخروج من تلك التصنيفات والمصطلحات بحصيلة علميّة تُغني طلّاب العلمِ وتيسّر عليهم سبلَ فهمه. وهذا الاستحداث هو جانبٌ إيجابيٌّ وحسنٌ، وقد دخلَ في كثيرٍ من العلوم، فأضاف إليها الشيء الكثير ممّا كان خافيًا، أو استحدث حكمه بمرور الزمن، أو أنّه عدّل بعض التصنيفات أو سهّل بعض ما غمضَ على الأفهام من مصطلحات وغير ذلك من تحسينات خدمت مختلف العلوم. وفي علم أسباب النزول، فقد استحدثت صيغتان جديدتان دخلتا على معجم مصطلحات هذا العلم، وهما (التصريح والاحتمال) في أسباب النزول. وهاتان الصيغتان قد حصل فيهما إشكال وتعارض من حيث وصفهما وتعريفهما، وكذلك من حيث معارضتهما لروايات صحيحة يمكن أن يقوم عليها سبب نزول آية ما، ومن حيث مخالفة المعاصرين من أصحاب هذا الفنّ لمن سبقهم من حيث قبول الرواية أو اعتبارها سببًا للنزول، وهذا الأمر يضعنا في إشكال أمام قبول بعض الروايات الصحيحة التي وردت في كتب الصحاح، كصحيح البخاري وصحيح مسلم وغيرهما، وكذلك أوردها علماء هذا الفنّ في كتبهم كالواحدي النيسابوري[٤] وغيرهم ذكرتهم في البحث، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ هاتين الصيغتين لم تستوعبا ذكرَ جميع الصيغ الخارجة عن حدّهما من حيث التعريف أو الوصف، وهذا ما يوقعنا

في إشكال آخر، يستوجب الوقوف أمامه وعدم البتّ في صحّة أسباب نزول كثير من الآيات التي اعتمدها علماء هذا الفنّ الأقدمون، ووردت فيها روايات صحيحة معتمدة. ولذلك فقد وجب بيان هذا الأمر، وبيان الإشكال في هذه الصيغ كتصنيف معتمد يُدرَّس في المعاهد والجامعات وحِلَق العلم وغيرها، وإنّما كان القصد في ذلك كلّه الوصول إلى الحقّ الذي لا حِوَلَ عنه، لا سيّما في علوم القرآن الكريم الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ (٥).

ربما تبيّن –ممّا تقدّم– الأهمّيّة البالغة للموضوع، وذلك من حيث كون صيغ أسباب النزول (الصريحة والمحتملة) دخيلًا جديدًا –لا يخلو من أخطاء– على علم أسباب النزول، وبيان هذا الأمر من الأهميّة بمكان، لأنّ علم أسباب النزول هو علمٌ يتعلّق بكتاب الله عزّ وجلّ وبسنّة رسوله من حيث الروايات الواردة بشأنه، وهو ما لا مجال للخطأ فيه، ومن ذلك تتبيّن أهمّيّة البحث، وأسأل الله العظيم من فضله العظيم أن يؤتي هذا البحث أُكُلَهُ، وأن أكون –أنا القاصر– قد وفّيتُ الموضوعَ حقَّه، وإنّما كان المقصد بيان الصواب، وأرجو أن أكون قد أصبته، وأستغفر الله إن كنتُ قد جانبتُه من غير قصد، وهو أعلم بالنيّات وهو وليّ التوفيق.

خطة البحث:

ارتأيتُ تقسيم البحث على مطلبين تتفرّعُ منهما أهمّ النقاط المتعلّقة بهما، وقد صدّرتُه بتمهيد تمّ فيه التعرّض لتعريف أسباب النزول وكلّ ما يتعلّق بهذا العلم من أوّليّات لا ينبغي إغفالها عند البحث في مثل هذا العلم. ولذلك فقد جاءت خطّةُ البحثِ كما يأتي:

تمهيد: وقد ذكرتُ فيه الأمور الآتية:

أوّلًا: التعريف بأسباب النزول

ثانيًا: فائدة العلم بأسباب النزول

ثالثًا: طريق معرفة أسباب النزول

رابعًا: أهمّ المصنّفات والمؤلّفات في أسباب النزول

وفي المطلب الأول تمّ التطرّق إلى صيغ التصريح والاحتمال في أسباب النزول، وتمّ تناول تعريفاتهما بالفقرات الآتية:

أوّلًا: الصيغة الصريحة في السببيّة

ثانيًا: الصيغة المحتملة

وتمّ التمثيل لكل صيغة ببعض الأمثلة الواردة في كتب من ذكرها، وكما يأتي:

- أمثلة للصيغ الصريحة في كتب أسباب النزول
- أمثلة للصيغ المحتملة في كتب أسباب النزول

أمّا المطلب الثاني، فقد تمّ التعرّض فيه إلى الردّ على هذه الصيغ، وخرج المطلب بالأمور الآتية:

أوّلًا: اعتماد هذا التصنيف يؤدي إلى نقض بعض الروايات الصحيحة

ثانيًا: هذه الصيغ غير مانعة ولا جامعة من حيث التعريف وقبول الرواية

ثالثًا: هذه الصيغ لم تكن معروفة عند العلماء السابقين

هذا وأسأل الله العظيم بكرمه ومنّه أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يثيب كلّ من كان سببًا في إخراجه ومن أعان عليه، وهو أعلم بمقاصدنا وبما تخفي الصدور، وله الحمد في الأولى وله الحمد في الأخرى.

تمهيـــد

عند البحث عن صيغ أسباب النزول، لا بدّ من التعرّض ولو بشيء يسيرٍ إلى التعريف بأسباب النزول، وما يتعلّق بموضوعها من أمور مهمّة، ننطلق من خلالها إلى التعرّف في المباحث التالية على صيغ أسباب النزول المشهورة عند مختصّي علماء القرآن المحدَثين، لنبيّن من البحث فيها أمرًا مهمًّا للغاية بإذن الله تعالى.

أوّلًا: التعريف بأسباب النزول:

"سبب النزول هو ما نزلت الآية أو الآيات متحدّثة عنه أو مبيّنة لحكمه أيّام وقوعه. والمعنى أنّه حادثة وقعت في زمن النبيّ ﷺ أو سؤال وجّه إليه، فنزلت الآية والآيات من الله تعالى ببيان ما يتّصل بتلك الحادثة، أو بجواب هذا السؤال"(٦). قال الشيخ محمّد الفاضل بن عاشور: "أسباب نزول آي القرآن هي حوادث، يروى أنّ آيات من القرآن نزلت لأجلها، كبيان حكمها، أو لحكايتها، أو إنكارها أو نحو ذلك"(٧). وقد عرّف بعضُهم أسباب النزول بأنّها: "الأحداث المعيّنة التي وقعت والأسئلة والاستفتاءات المحدّدة التي وُجِّهَت لرسول الله ﷺ ونزلَ بشأنها قرآنٌ متزامنًا مع جريان الحدث أو السؤال"(٨). وعليه فإنّ سبب النزول يكون قاصرًا على أمرين اثنين(٩):

أحدهما: أن تحدثَ حادثة فينزل القرآن الكريم بشأنها كما في سبب نزول﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾ (١٠)، فقد جاء عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عن بن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قال لَمَّا نَزَلَتْ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ (١١) ورَهْطَكَ منهم الْمُخْلَصِينَ، خَرَجَ رسول اللَّهِ ﷺ حتى صَعِدَ الصَّفَا فَهَتَفَ يا صَبَاحَاهْ فَقَالُوا: من هذا؟ فَاجْتَمَعُوا إليه فقال: "أَرَأَيْتُمْ إن أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ خَيْلًا تَخْرُجُ من سَفْحِ هذا الْجَبَلِ أَكُنْتُمْ مُصَدِّقِيَّ؟" قالوا: ما جَرَّبْنَا عَلَيْكَ كَذِبًا. قال: "فَإِنِّي نَذِيرٌ لَكُمْ بين يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ"، قال أبو لَهَبٍ: تَبًّا لك ما جَمَعْتَنَا إلا لِهَذَا؟ ثُمَّ قام، فَنَزَلَتْ:﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ﴾ (١٢).

الثاني: أن يُسْأَلَ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء فينزل القرآن ببيان الحكم فيه كما في سبب نزول آية اللعان:﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ۝٦ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٧ وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَٰدَٰتٍۭ بِٱللَّهِ ۙ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ (١٣)، فقد جاء عن الإمام البخاري قوله: "... أَنَّ عُوَيْمِرًا الْعَجْلَانِيَّ جاء إلى عَاصِمِ بن عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ فقال له يا عَاصِمُ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مع امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ سَلْ

لي يا عَاصِمُ عن ذلك رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن ذلك فَكَرِهَ رسول اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حتى كَبُرَ على عَاصِمٍ ما سمع من رسول اللَّهِ ﷺ فلما رَجَعَ عَاصِمٌ إلى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرٌ فقال يا عَاصِمُ مَاذَا قال لك رسول اللَّهِ ﷺ فقال عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرٍ لم تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قد كَرِهَ رسول اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ التي سَأَلْتُهُ عنها فقال عُوَيْمِرٌ والله لَا أَنْتَهِي حتى أَسْأَلَهُ عنها فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرٌ حتى جاء رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ الناس فقال يا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مع امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ فقال رسول اللَّهِ ﷺ قد أُنْزِلَ فِيكَ وفي صَاحِبَتِكَ فَاذْهَبْ فَأْتِ بها قال سَهْلٌ فَتَلَاعَنَا وأنا مع الناس عِنْدَ رسول اللَّهِ ﷺ فلما فَرَغَا من تَلَاعُنِهِمَا قال عُوَيْمِرٌ كَذَبْتُ عليها يا رَسُولَ اللَّهِ إن أَمْسَكْتُهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قبل أَنْ يَأْمُرَهُ رسول اللَّهِ ﷺ قال بن شِهَابٍ فَكَانَتْ سُنَّةَ الْمُتَلَاعِنَيْنِ"(١٤).

ثانيًا: فائدة العلم بأسباب النزول:

وفائدة علم أسباب النزول تكمن في أنّه ربّما لا يمكن الوقوف على تفسير بعض الآيات بدون معرفة قصّتها أو سبب نزولها. قال الزركشي: "وأخطأ من زعم أنه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ وليس كذلك بل له فوائد"(١٥)، ومن فوائده الوقوف على المعنى أو إزالة الإشكال، قال الواحدي: "لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها."(١٦)، "وقال ابن دقيق العيد: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني القرآن، وقال ابن تيمية: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها فزال عنهم الإشكال"(١٧).

ثالثًا: طريق معرفة أسباب النزول:

وطريق معرفة أسباب النزول من الأمور الصعبة لاختلاف المتقدّمين والمتأخرين حولها(١٨)، ولكنّ العلماء يعتمدون في معرفة سبب النزول على صحة الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم أو عن الصحابة رضي الله عنهم، فإنّ إخبار الصحابي عن مثل هذا له حكم الرفع، فقد ذَكَرَ ابن الصلاح رحمه

الله في كتابه علوم الحديث: "ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك"(١٩)، وكذلك قال الحاكم وغيره(٢٠)، ومثّلوه بما أخرجه مسلم عن جابر رضي الله عنه: كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ۖ وَقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٢٣﴾ ﴾ (٢١)، قال الحاكم: "هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها وليست بموقوفة فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند"(٢٢)، "فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول اله صلى الله عليه وآله وسلم فمعدود في الموقوفات"(٢٣). وقد قال الواحدي في أول كتابه في أسباب النزول: "وأما اليوم فكل أحد يخترع شيئا ويختلق إفكا وكذبا ملقيا زمامه إلى الجهالة غير مفكر في الوعيد"(٢٤)، وقال: "لا يحل القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل"(٢٥).

رابعًا: أهمّ المصنّفات والمؤلّفات في أسباب النزول:

وأهمّ من صنّف فيه من القدامى على بن المديني(٢٦) شيخ البخاري، وهو أوّل من دوّن كتابًا في هذا العلم، ولم يُعثَر على مؤلّفه حتى الآن(٢٧). وكذلك فقد صنّف فيه الواحدي، واختصره الجعبري(٢٨) وممّن أفرده بالتصنيف كذلك ابن الجوزيّ(٢٩) وسمّاه (أسباب نزول القرآن). وألّف فيه شيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني(٣٠)، إلا أنّه مات فبقي في المسودة، وألّف فيه السيوطي كتابًا حافلًا سمّاه لباب النقول في أسباب النزول(٣١)، وألّف فيه أيضًا ابن عطيّة الأجهوريّ(٣٢) في مخطوطة سمّاها (إرشاد الرحمن لأسباب النزول والنسخ والمتشابه وتجويد القرآن).

وأمّا المؤلّفون المعاصرون في هذا العلم فهم كثر، فقد ألّف فيه مقبل بن هادي الوادعي كتابه (الصحيح المسند من أسباب النزول)، وكذلك ألّف فيه الدكتور حمّاد عبد الخالق حلوة كتابه (أسباب نزول القرآن مصادرها ومناهجها)، وكذلك

هناك كتاب (أسباب النزول عن الصحابة والمفسّرين) للشيخ عبد الفتّاح القاضي، وكتاب (جامع النقول في أسباب النزول وشرح آياتها) لعليوي خليفة عليوي، وكتاب (أسباب النزول القرآني) للدكتور غازي عناية، وقد حقّق الدكتور سيّد صقر كتاب أسباب النزول للواحدي، وخرّج أحاديثَ كتابِ الواحديِّ نفسِهِ السيّدُ عصامُ بن عبد المحسن الحميدان. والمؤلّفات في هذا العلم أكثر من أن تحصى وما ذُكِرَ فهو عيّنة مختارة لأهمّ تلك المؤلّفات، ويبقى كتاب أسباب النزول للواحدي النيسابوري من أهمّ ما أُلِّفَ في هذا المجال، وقد قال عنه بعضُهم: "الكلُّ عالة على كتاب الواحدي بلا ريب"(٣٣)

المطلب الأول

صيغ التصريح والاحتمال في أسباب النزول

لم أجد في كتب المعاصرين تعريفا شاملا لصيغتي التصريح والاحتمال وقد اعتمد بعضُ المعاصرين ممّن ألّفوا في علوم القرآن على تقسيم صيغ أسباب النزول حسب طريقة ورود الرواية وطريقة تعبير الراوي عن سبب نزول الآية إلى نوعين: أوّلهما: صيغة صريحة في السببيّة، والثانية: صيغة محتملة، وجاء تقسيمهم ذلك اعتمادًا على اللفظ الوارد في الرواية. ويمكن توضيح رأيهم في هذا الموضوع –كما ورد في كتبهم– وتفصيله كما يأتي:

أوّلًا: الصيغة الصريحة في السببيّة:

فقالوا(٣٤) بأنّها تكون نصًّا صريحًا في السببيّة إذا قال الراوي: "سبب نزول هذه الآية كذا.."(٣٥)،

وهذه الآية نصّ صريح في السببيّة لا تحتمل غيرها(٣٦)، ومثال ذلك ما جاء عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ: قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾(٣٧) نزلت هذه الآية في سلمان الفارسي، وكان من أهل جندي سابور من أشرافهم(٣٨). وأحيانًا لا يصرّح بلفظ

السبب، ولكن يُؤتى بفاء تعقيبيّة[٣٩] بعد ذكر الحادثة أو السؤال تدخل ضمن مادة النزول، كما في قول الراوي: "حدث كذا" فنزلت الآية، ومثاله هو سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعۡدُودَةً ﴾[٤٠] ما أخرجه ابن جرير من طريق الضحّاك عن ابن عباس أن اليهود قالوا: لن ندخل النار إلا تحلة لقسم الأيام التي عبدنا فيها العجل أربعين ليلة، فإذا انقضت انقطع عنا العذاب، فنزلت الآية[٤١].

وحالة ثالثة وهي إذا قال الراوي: سُئِلَ رسول الله ﷺ عن كذا، فنزلت الآية.."، كرواية ابن مَسْعُودٍ رضي الله عنه قال كنت مع النّبيّ ﷺ في حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ وهو يَتَوَكَّأُ على عَسِيبٍ فَمَرَّ بِنَفَرٍ من الْيَهُودِ فقال بَعْضُهُمْ سَلُوهُ عن الرُّوحِ وقال بَعْضُهُمْ لَا تَسْأَلُوهُ لَا يُسْمِعُكُمْ ما تَكْرَهُونَ فَقَامُوا إليه فَقَالُوا يا أَبَا الْقَاسِمِ حَدِّثْنَا عن الرُّوحِ، فَقَامَ سَاعَةً يَنْظُرُ فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحَى إليه فَتَأَخَّرْتُ عنه حتى صَعِدَ الْوَحْيُ ثُمَّ قال: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٥﴾ ﴾[٤٢] وهذه الصيغة بكل أشكالها تسمّى الصيغة الصريحة في السببيّة[٤٣].

وممّن أشار إلى هذا التقسيم هو الشيخ الزّرقاني، حيث ذَكَرَ في كتابه (مناهل العرفان) قائلًا: "تختلف عبارات القوم[٤٤] في التعبير عن سبب النزول، فتارة يصرح فيها بلفظ السبب فيقال: (سبب نزول الآية كذا) وهذه العبارة نص في السببية لا تحتمل غيرها، وتارة لا يصرح بلفظ السبب ولكن يؤتى بفاء داخلة على مادة نزول الآية عقب سرد حادثة وهذه العبارة مثل تلك في الدلالة على السببية أيضًا، ومرة يسأل الرسول فيوحى إليه ويجيب بما نزل عليه ولا يكون تعبير بلفظ سبب النزول ولا تعبير بتلك الفاء ولكن السببية تفهم قطعًا من المقام"[٤٥].

وممّن ذكرها أيضًا الشيخ منّاع القطّان، فقال في كتابه (مباحث في علوم القرآن): "صيغة سبب النزول إما أن تكون نصًّا صريحًا في السببية، وإما أن تكون محتملة. فتكون نصًّا صريحًا في السببية إذا قال الراوي: "سبب نزول هذه الآية كذا"، أو إذا أتى بفاء تعقيبية داخلة على مادة النزول بعد ذكر الحادثة أو السؤال، كما إذا

قال: "حدث كذا" أو "سُئِلَ رسول الله ﷺ عن كذا فنزلت الآية"، فهاتان صيغتان صريحتان في السببية"(٤٦)

وممّن ذكر هذه الصيغة كذلك الشيخ مقبل بن هادي الوادعي في كتابه(٤٧) وسيأتي مناقشة هذه الأقوال في المطلب الثاني بإذن الله تعالى.

ثانيًا: الصيغة المحتملة:

وهي الصيغة الثانية التي اعتمدوها في الأخذ بالرواية أو عدم الأخذ بها في مسألة سبب النزول. وممّن ذكر هذه الصيغة –أيضًا– الشيخ الزّرقاني: "ومرّة أخرى لا يصرّح بلفظ السبب ولا يؤتى بتلك الفاء ولا بذلك الجواب المبني على السؤال، بل يُقال نزلت هذه الآية في كذا مثلا، وهذه العبارة ليست نصًّا في السببية بل تحتملها وتحتمل أمرًا آخر، هو بيان ما تضمّنته الآية من الأحكامِ، والقرائنُ وحدها هي التي تُعَيِّن أحد هذين الاحتمالين أو ترجّحه"(٤٨).

وقال الشيخ منّاع القطّان: "وتكون الصيغة محتملة للسببية ولما تضمّنته الآية من الأحكام إذا قال الراوي: "نزلت هذه الآية في كذا"، فذلك يراد به تارة سبب النزول، ويراد به تارة أنه داخل في معنى الآية. وكذلك إذا قال: "أحسب هذه الآية نزلت في كذا" أو "ما أحسب هذه الآية نزلت إلا في كذا" فإن الراوي بهذه الصيغة لا يقطع بالسبب، فهاتان صيغتان تحتملان السببية وغيرها كذلك. ومثال الصيغة الأولى ما رُوِي عن ابن عمر –رضي الله عنهما– قال : "أُنزلت﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (٤٩) في إتيان النساء في أدبارهن"(٥٠). وأورد الشيخ مقبل بن هادي الوادعي هذا الكلام نفسه في كتابه أيضا(٥١).

وكذلك ذَكَرَ الشيخ عصام بن عبد المحسن الحميدان محقّق كتاب أسباب النزول للواحدي هذه الصيغ وعلّق عليها في هامش التحقيق، رغم أنّ الواحدي لم يتعرّض لذكرها، ولم يذكرْ بأنّ هناك رواية صريحة أو أخرى محتملة. ومن أمثلة تعليقات الشيخ الحميدان على ما ذكر الواحدي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١١﴾﴾ [٥٢]، فقال الواحدي في سبب نزولها: "... عن جابر: أن رسول الله ﷺ نزل منزلا وتفرق الناس في العضاة يستظلون تحتها، فعلق النبيّ ﷺ سلاحه على شجرة، فجاء أعرابي إلى سيف رسول الله ﷺ ثم أقبل عليه فقال: من يمنعك مني؟ قال: "الله"، قال ذلك الأعرابي مرتين أو ثلاثًا والنبيّ ﷺ يقول: الله، فشام الأعرابي السيف، فدعا النبيّ ﷺ أصحابه فأخبرهم خبر الأعرابي وهو جالس إلى جنبه لم يعاقبه"[٥٣]؛ وعلّق عليها الشيخ الحميدان في هامش الصفحة بقوله: "صحيح، لكن لا يشهد لنزول الآية، لعدم التصريح فيه بذلك"[٥٤]، وفي هذا ردٌّ لرواية صحيحة معتمدة.

وقد أرجعوا (الصيغة المحتملة) إلى أنّ المراد منها هو التفسير وليس سبب النزول، وفي هذا قال الشيخ منّاع القطّان: "إذا لم تكن الصيغ الواردة صريحة مثل: "نزلت هذه الآية في كذا" أو "أحسبها نزلت في كذا" فلا منافاة بينها، إذ المراد التفسير، وبيان أنّ ذلك داخل في الآية ومستفاد منها، وليس المراد ذكر سبب النزول، إلا إن قامت قرينة على واحدة بأن المراد بها السببية"[٥٥].

أمثلة للصيغ الصريحة في كتب أسباب النزول:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾[٥٦] أخرج ابن جرير عن السدي بأسانيده لما ضرب الله هذين المثلين للمنافقين قوله: ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا﴾ [٥٧]، وقوله: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ﴾[٥٨] قال المنافقون: الله أعلى وأجل من أن يضرب هذه الأمثال فأنزل الله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَا﴾[٥٩] إلى قوله: ﴿هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [٦٠].
- وأخرج الواحدي من طريق عبد الغني بن سعيد الثقفي عن موسى بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال إن الله ذكر إلهة المشركين فقال: ﴿وَإِن يَسۡلُبۡهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيۡـٔٗا لَّا يَسۡتَنقِذُوهُ مِنۡهُ﴾ [٦١]، وذكر كيد الآلهة فجعله كبيت

العنكبوت فقالوا: أرأيت حيث ذكر الله الذباب والعنكبوت فيما أنزل من القرآن على محمّد، أي شيء كان يصنع بهذا؟ فأنزل الله هذه الآية[٦٢].

ورواية ابن عباس اصح والله اعلم وذلك لعدة وجوه منها: سياق الآية، والمناسبة..

- قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [٦٣] أخرج ابن أبي حاتم من الطريق المذكور أن قريشاً منعوا النّبي ﷺ الصلاة عند الكعبة في المسجد الحرام فأنزل الله ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾ [٦٤].

أمثلة للصيغ المحتملة في كتب أسباب النزول:

- قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ [٦٥] أخرج النسائي عن ابن عباس قال نزلت هذه الآية في أهل الكتاب. وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عكرمة عن ابن عباس قال نزلت في أحبار اليهود وجدوا صفة النبي مكتوبة في التوراة أكحل أعين ربعة جعد الشعر حسن الوجه فمحوه حسدًا وبغيًا وقالوا نجده طويلاً أزرق سبط الشعر[٦٦].

- قوله تعالى ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ أخرج مسلم والترمذي والنسائي عن ابن عمر قال كان النبي ﷺ يصلي على راحلته تطوعا أينما توجهت به وهو جاء من مكة إلى المدينة ثم قرأ ابن عمر { ولله المشرق والمغرب } وقال في هذا نزلت هذه الآية[٦٧].

- وأخرج الحاكم عنه قال أنزلت ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ ﴾ [٦٨] أن تصلّي حيثما توجهت بك راحلتك في التطوع[٦٩]. وقال صحيح على شرط مسلم، هذا أصحُّ ما ورد في الآية إسنادًا، وقد اعتمده جماعة لكنّه ليس فيه تصريح بذكر السبب، بل قال أنزلت في كذا وقد تقدم ما فيه وقد ورد التصريح بسبب نزولها[٧٠].

المطلب الثاني

الردّ على هذه الصيغ

هذا المطلب هو أساس العمل في هذا البحث، وهو الردّ على تصنيف صيغ أسباب النزول إلى (صريح ومحتمل). وقد تمّ الردّ على هذه الصيغ من خلال النظر في مدى ما قدّمه هذا التصنيف من خدمة لهذا العلم، فإنّ هذا التصنيف لهذه الصيغ لم يُسبَقْ أن عُرِضَ من قِبَلِ علماء هذا الفنّ الذين صنّفوا وألّفوا فيه، بل هو تصنيفٌ مستجَدٌّ، و"لم تثبت أيّ صيغة قطعيّة تدلّ على أسباب التنزيل حتى لو أقسم الصحابي على ذلك"(٧١). ومن الجدير بالذكر أنّ هذا التصنيف أصبحَ معتمدًا يُدَرَّسُ في المعاهد والجامعات وحلقات العلم على ما فيه من ملاحظات، وما عليه من مؤاخذات.

ويمكن تفصيل هذه الردود كما يأتي:

أوّلًا: اعتماد هذا التصنيف يؤدي إلى نقض بعض الروايات الصحيحة:

لا شكّ أنّ الروايات والنّقول التي وصلت إلينا عن السابقين تحتاج إلى مزيد من التمحيص والبحث في صحّتها من حيث دلالتها على سبب التنزيل، لأنّ النقول في السببيّة لا تدلّ بالضرورة على أن المراد منها هو سبب التنزيل، وإنّما قد تدلّ على المراد من الآية، أو إنّ هذا ممّا يندرج الحكم فيه(٧٢). والروايات المعتمدة على أنّها سبب نزول لبعض الآيات، لا يُستدلّ عليها إلا بالتخريج الصحيح لهذه الرواية، والمعتمدُ هو صحّة الرواية لا صيغتها، فالأساس المعروف لدى علماء الحديث في قبول الرواية هو الصحّة وليست الصيغة، فقد تكون الرواية صحيحة وصيغتها (محتملة) أو تكون الرواية ضعيفة ولكنّها تَرِدُ بصيغة (التصريح)، وعلى سبيل المثال في الرواية الصحيحة والصيغة محتملة، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٧٧﴾ ﴾ (٧٣)، فقد أخرج ابن جرير عن عكرمة أن الآية نزلت في حيي بن أخطب وكعب بن الأشرف وغيرهما من اليهود الذين كتموا ما أنزل

الله في التوارة وبدّلوه وحلفوا أنّه من عند الله. وقد علّق الحافظ ابن حجر فقال: "الآية محتملة لكن المعتمد في ذلك ما ثبت في الصحيح"(٧٤).

ولا ينبغي ردّ كون الرواية الصحيحة سببًا لنزول آية معيّنة لمجرّد اعتبارها (محتملة) أو أنّ الراوي (لم يصرّح) بأنّها سبب للنزول. ومن أمثلة ذلك تعليق الشيخ عصام بن عبد المحسن الحميدان محقّق كتاب أسباب النزول للواحدي على ما ذكر الواحدي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ هَمَّ قَوۡمٌ أَن يَبۡسُطُوٓاْ إِلَيۡكُمۡ أَيۡدِيَهُمۡ فَكَفَّ أَيۡدِيَهُمۡ عَنكُمۡۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴿١١﴾ ﴾ (٧٥)، فقال الواحدي في سبب نزولها: "أخبرنا أحمد بن إبراهيم الثعلبي قال: أخبرنا عبد الله بن حامد قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن الحسين قال: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر: أن رسول الله ﷺ نزل منزلا وتفرق الناس في العضاة يستظلون تحتها، فعلق النبيّ ﷺ سلاحه على شجرة، فجاء أعرابي إلى سيف رسول الله ﷺ ثم أقبل عليه فقال: من يمنعك مني؟ قال: "الله"، قال ذلك الأعرابي مرتين أو ثلاثًا والنبيّ ﷺ يقول: الله، فشام الأعرابي السيف، فدعا النبيّ ﷺأصحابه فأخبرهم خبر الأعرابي وهو جالس إلى جنبه لم يعاقبه"(٧٦)، فعلّق عليها الشيخ الحميدان في هامش الصفحة بقوله: "صحيح، لكن لا يشهد لنزول الآية، لعدم التصريح فيه بذلك"(٧٧).

ومثال آخر، وهو ما علّق عليه الشيخ مقبل الوادعي على سبب نزول قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ (٧٨) جاء سبب نزولها في صحيح مسلم حيث قال: حدثني أبو بكر بن نافع العبدي حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ قال كان نفر من الإنس يعبدون نفرًا من الجنّ فأسلم النفر من الجنّ واستمسك الإنس بعبادتهم فنزلت ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ (٧٩). ثم ساقه من طريق أخرى إلى ابن

مسعود وفيه: فأسلم الجنّيون والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون فنزلت. وقد علّق على الرواية الشيخ مقبل الوادعي بقوله: "الحديث أصله في البخاري لكن ليس فيه التصريح بالنزول"(٨٠).

ومن الجدير بالذكر أنّ ممّن اعتمدوا هذه الصيغ في كتبهم، يوردون فيها قولهم بأنّه لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح، ومثل ذلك ما أورده الشيخ الزرقاني في كتابه مناهل العرفان حيث يقول: "لا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح، روى الواحدي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنّه من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار".. ومن هنا لا يحل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب وبحثوا عن علمها.ا هـ"(٨١). فإذا كانت الروايات صحيحة في ذكر سبب النزول، وأنّه لا يحل القول في أسباب النزول إلا بالرواية والسماع، فلا يجب ردّ الروايات الصحيحة لمجرّد اعتبارها جاءت بـ (الصيغة المحتملة).

ومن الجدير بالذكر أيضًا هو أنّ بعض الروايات تأتي بصيغتين إحداهما صريحة والأخرى محتملة، وكلا الروايتين صحيحتان، ومنه على سبيل المثال سبب نزول قوله تعالى ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعۡلَمُواْ مَا تَقُولُونَ** ﴾(٨٢)، فقد أورد السيوطي روايتين إحداهما صريحة والأخرى محتملة، ولكنّه لم يفرّق بينهما، رغم أنّه خصّص كتابه (لباب النقول) لأسباب التنزيل، فكان الأحرى أن يذكر هذه الصيغ ويتعرّض لها ولو بشيء يسير، ولكنّه لم يفعل من ذلك شيئًا، واكتفى بإيراد الروايتين الآتيتين، دون الخوض في صيغٍ أو غيرها(٨٣):

الرواية الأولى: أخرج ابن مردويه عن الأسلع بن شريك قال كنت أرجل ناقة رسول الله ﷺ فأصابتني جنابة في ليلة باردة فخشيت أن أغتسل بالماء البارد فأموت أو أمرض فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأنزل الله ﴿ **لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ** ﴾ الآية كلّها. ولا

يخفى أنّ هذه الصيغة صريحة في السببيّة حسب تعريفهم للصيغة كما وردَ في المطلب الأوّل.

الرواية الثانية: أخرج الطبراني عن الأسلع قال كنت أخدم النبي ﷺ وأرحل له فقال لي ذات يوم يا أسلع قم فارحل فقلت يا رسول الله أصابتني جنابة فسكت رسول الله وأتاه جبريل بآية الصعيد فقال رسول الله قم يا أسلع فتيمم فأراني التيمم ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين فقمت فتيممت ثم رحلت له. وهذه الصيغة هي محتملة حسب تعريفهم للصيغة المحتملة. وقد أورد السيوطي كلا الحالتين دون تعقيب أو تقسيم للصيغ على حسب اللفظ الوارد في الرواية.

والمعتمد في قبول الرواية عند العلماء في حال ورود روايتين مختلفتين في سبب نزول آية واحدة، هو الترجيح حسب قواعد معيّنة ليس المجال لذكرها هنا في هذا البحث، ولكن يمكن أن نضرب مثالًا لذلك ليتّضح المقصود منه، وهو سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾ [٨٤]، فقد ورد في سبب نزول الآية الروايتان الآتيتان[٨٥]:

الرواية الأولى: أخرج البخاري عن ابن مسعود قال كنت أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة وهو متوكىء على عسيب فمر بنفر من قريش فقال بعضهم لو سألتموه فقالوا حدثنا عن الروح فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت أنه يوحى إليه حتى صعد الوحي ثم قال: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾.

الرواية الثانية: أخرج الترمذي عن ابن عباس قال قالت قريش لليهود علمونا شيئا نسأل هذا الرجل فقالوا سلوه عن الروح فسألوه فأنزل الله ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾ ﴾.

وقد علّق السيوطي على الروايتين بقوله: "قال ابن كثير: "يجمع بين الحديثين بتعدّد النزول". وكذا الحافظ ابن حجر. أو يحمل سكوته حين سؤال اليهود على توقّع مزيد بيان في ذلك والا فما في الصحيح أصحّ، قلت[٨٦]: ويرجّح ما في الصحيح بأن

راوية حاضر القصة بخلاف ابن عباس"[٨٧]. وهنا تُقدّم رواية البخاري كون رواية البخاري أصحّ من رواية الترمذي من ناحية، ولأنّ ابن مسعود كان حاضرًا وشاهدًا على القصّة، أمّا ابن عبّاس فلم يكن حاضرًا، والشهود أقوى من السماع بطبيعة الحال. والشيء المهمّ الذي ينبغي قوله هنا، هو أنّ الترجيح بين الروايتين المختلفتين حصل حسب قوّة الرواية من حيث الصحّة من ناحية، والترجيح بين الشهود والسماع من ناحية أُخرى، والشهود أقوى. ولم يتعرّض المرجّحون إلى ذكر صيغة من الصيغ، سواءً كانت صريحة أم محتملة، وإنّما نحَوا منحىً آخر في ذلك ليس له علاقة بهذه التقسيمات الموضوعة على الإطلاق.

ثانيًا: هذه الصيغ غير مانعة ولا جامعة من حيث التعريف وقبول الرواية

من شروط الحدّ (أو التعريف) في مقاصد التصوّرات عند أهل المنطق هو أن يكون هذا الحدّ جامعًا مانعًا، أي يجمع كلّ الصفات التي تنطبق عليه بالكامل، ويمنع أي صفة دخيلة يمكن أن تُشمَلَ في هذا الحدّ أو التعريف، وذلك من خلال ضبط الألفاظ، بحيث يتوفّر فيها هذا الجمع والمنع، فيُفهَمُ من خلال اللفظ صفاتِ المُعَرَّف حصرًا، وكذلك يُفهَمُ منه عدم إمكان دخول ما ليس من صفات هذا المُعَرَّف، والمراد بالحدّ عند أهل اللغة هو المنع أو الفصل بين شيء وآخر[٨٨]. والمراد بالحدّ عند أهل المنطق هو: القول الدال على ماهية الشيء[٨٩]، وإنما يكون القول دالاً على ماهية الشيء إذا كان يجمع صفاته الذاتية واللازمة على وجه يتم به تحديده وتمييزه عن غيره، وسمي الحدُّ حدًّا لأنه يمنع أفراد المحدود من الخروج، ويمنع غيرها من الدخول[٩٠]. وصيغ أسباب النزول بصيغتيها (الصريحة والمحتملة) لا يتوفّر فيها ذلك الجمع والمنع، وذلك من حيث كونها لم تستوفِ ذكرَ جميع الصيغ الممكنة غير الداخلة ضمن هذا التقسيم (صريحة ومحتملة)، فهذا التقسيم لا يجمع كلّ الصيغ والألفاظ الواردة عن الصحابة والتابعين، ولا يمنع دخول ما ليس فيه، فهم قد حدّدوا تعريف الصيغة الصريحة بألفاظ معيّنة غير جامعة لكلّ صفات (الصريح) ولا تمنع دخول غيرها من غير (الصريح)، وكذلك الصيغة المحتملة. فقالوا في الصيغة الصريحة: بأنّها تكون نصًّا صريحًا في السببيّة إذا قال الراوي: "سبب نزول هذه الآية كذا.." [٩١]،

وعبارة : "سبب نزول الآية كذا"، ذكرها الشيخ عبد الرحيم فارس أبو علبة[٩٢]، ولكن الروايات من هذا الشكل من (الصيغة التصريحيّة) أكثرها بصيغة: "نزلت هذه الآية في كذا"، وإذا كان هذا هو تعريف (الصيغة التصريحيّة) فعلى فَهْمِ معنى (الحدّ) عند أهل المنطق، لا يدخل أي شيء ضمن هذا التعريف، لأنّه لاتوجد رواية مُصدَّرة بلفظ: "سبب نزول الآية كذا". وعليه فإنّ هذا التعريف غير جامع، وهو إن كان معتبرًا فعلًا فيجب إعادة صياغة تعريفه بطريقة يمكن أن لا تخرج عن شروط صياغة التعريف. وكذلك في بيان (الصيغة المحتملة)، فإنّهم عرّفوها بقولهم: "لا يصرّح بلفظ السبب ولا يؤتى بتلك الفاء ولا بذلك الجواب المبني على السؤال، بل يُقال نزلت هذه الآية في كذا مثلا، وهذه العبارة ليست نصًّا في السببية بل تحتملها وتحتمل أمرًا آخر، هو بيان ما تضمّنته الآية من الأحكامِ، والقرائنُ وحدها هي التي تُعَيِّن أحد هذين الاحتمالين أو ترجّحه"[٩٣]، ويمكن من خلال النظر في التعريف القول بأنّ بعض الصيغ لم يُصرَّح فيها بلفظ السبب، ولم يُؤتَ بالفاء، أو قال عنها الراوي بأنّها "نزلت في كذا" مثلًا، ومع ذلك فقد صحّ أن الرواية هي فعلًا سبب لنزول تلك الآية أو غيرها، ومن ذلك –على سبيل المثال– سبب نزول قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ ۚ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿١٦١﴾** ﴾[٩٤]، فقد أخرج ابو داود والترمذي وحسّنه عن ابن عبّاس قال: نزلت هذه الآية في قطيفة حمراء[٩٥] فُقِدَتْ يوم بدر فقال بعض الناس لعلّ رسول الله ﷺ أخذها فأنزل الله﴿ **وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ** ﴾[٩٦]، وهذه الرواية جمعت بين التعريفين (الصريح والمحتمل)، فعلى أيّ تعريف منهما يمكن أن تنطبق؟ فإذا طبّقنا عليها تعريف (الصيغة التصريحيّة)، فالتعريف يكون غير مانع في هذه الحالة، وذلك لدخول صفات (الصيغة المحتملة) حسب التعريف الموضوع لها، وإذا طبّقنا على الرواية تعريف (الصيغة المحتملة) فإنّ هذا التعريف لا يمنع دخول صفات (الصيغة التصريحيّة) حسب التعريف الموضوع لها. والروايات مثل هذه كثيرة.

ثالثًا: هذه الصيغ لم تكن معروفة عند العلماء السابقين:

بالاستقراء يتبيّن أنّ صيغتي التصريح والاحتمال من الصيغ المستحدثة التي لم تكن في تصانيف القدامى من علماء هذا الفنّ، وليس كلّ ما يُستَحدَثُ يكون مردودًا، ولا كلّ ما يُضافُ يكون غيرَ مقبول، ولكن أن لا تتعارض هذه الإضافات وتلك الاستحداثات مع القواعد الشرعيّة الموضوعة والقياس المنطقيّ المعقول، وقد تقدّم في التمهيد ذكرُ العلماء الذين صنّفوا في هذا الفنّ ومؤلّفاتهم، وهم سلفُ الأمّة الذين حرصوا على عدم ترك شاردة ولا واردة في كتاب الله عزّ وجلّ وسنّة حبيبه المصطفى ﷺ إلا وتناولوها بالبحث والتمحيص، وانفردوا فيها بالعناية والتدريس، وأغنوها بكلّ ما هو نفيس، فلذا لم نجدهم تعرّضوا لهذه التقسيمات، ولا عُرِفَ عنهم تلك التصنيفات. وكان من أوائل من صنّف في هذا الفنّ هو علي بن المديني –كما تقدّم– وهو شيخ البخاري أمير المؤمنين في الحديث، وكذلك الواحدي الذي عُدَّ من الأوائل في علم أسباب النزول، ومع ذلك فهو لم يتطرّق إلى ذكرِ هذه الصِّيَغ، بل عمدَ إلى ذكر الروايات الصحيحة وعدم مخالفتها، وترك الرواية الضعيفة وإن كانت (صريحة) في لفظها، ولذلك فإنّ هذا التقسيم للصيغِ جاء على غير ما هو معمول به عند علماء هذا الفنّ القدامى. وقد قدّمنا هذه الفقرة بأنّه لا مانع من الاستحداث في التصنيف والتقسيم ما لم يخالف القواعد المعمول بها نقلًا وعقلًا.

ومن الأمثلة في عدم ورود هذه الصيغ في كتب القدامى، ما ذَكَرَه الشيخ عصام بن عبد المحسن الحميدان محقّق كتاب أسباب النزول للواحدي من هذه الصيغ وعلّق عليها في هامش التحقيق، رغم أنّ الواحدي لم يتعرّض لذكرها، ولم يذكرْ بأنّ هناك رواية صريحة أو أخرى محتملة[٩٧]. وكذلك ما أوردنا من اختلاف الصيغة لروايتين مختلفتين في سبب نزول آية واحدة، فقد جاءت إحدى الروايتين بـــ (الصيغة الصريحة) والأخرى بـــ (الصيغة المحتملة) دون تعقيب من السيوطي الذي أوردهما في كتابه (لباب النقول)[٩٨].

يضاف إلى ما تقدّم، أنّ ممّن ذكرَ هذه الصيغ، قد ردّ بعض الروايات الصحيحة في ذكر سبب نزول آية معيّنة عند كتب الأقدمين، رغم أنّهم لم يتعرّضوا لها

بتصنيفها ضمن صيغة معيّنة كـ (الصريحة أو المحتملة) أو غيرهما. وقد تقدّم هذا معنا في الحديث عن الفقرة الثانية من هذا المطلب، ومنها ما علّق عليه الشيخ مقبل الوادعي[٩٩] على سبب نزول قوله تعالى: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾[١٠٠]، جاء سبب نزولها في صحيح مسلم حيث قال: حدثني أبو بكر بن نافع العبدي حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ قال كان نفر من الإنس يعبدون نفرًا من الجنّ فأسلم النفر من الجنّ واستمسك الإنس بعبادتهم فنزلت ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾، فعلّق الشيخ مقبل الوادعي على الرواية بقوله: "الحديث أصله في البخاري لكن ليس فيه التصريح بالنزول"[١٠١].

وأخيرًا، فأرجو أن أكون قد وفّيتُ الموضوع حقَّه، وأسأل الله أن ينفع به ويثيبَ من كان سببًا في إخراجه، وأن يغفر لي ما زللت من غير قصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

الخاتمــة

وبعد،

فإنّ البحث في علوم القرآن الكريم ليس كأيّ بحث آخر في أيّ علمٍ من العلوم، لأنّ كتاب الله المُعجِز الخالد الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾[١٠٢] لا يمكن أن يتطرّق إليه الخطأ بأيّ شكل من الأشكال، ولا يمكن المجاملة في العلم، لاسيّما العلم بكتاب الله عزّ وجلّ، ولذلك فإنّ البحث فيه لا بدّ أن يكون مُحكَمًا مُتقنًا مستندًا إلى الأدلّة والقواعد العلميّة المتّفق عليها بين العلماء.

وهذا البحث قد عالجَ إشكالًا طرأ في علم أسباب النزول، وتناولته بعض كتب علوم القرآن لمؤلّفين معاصرين فيه، وتمّ اعتماد هذا الإشكال منذ مدّة، حتى أصبح علمًا يُدرَّسُ في المعاهد والجامعات وحلقات العلم، وهذا الإشكال هو اعتماد صيغ مصنّفة لأسباب النزول تعتمد على اللفظ الوارد من الرواية، وهذه الصيغ هي: (التصريحيّة والمحتملة)، والهدف منها هو تقرير فيما إذا كانت الرواية الواردة هي سبب نزول أو لا، وذلك بالاعتماد على الطريقة التي روى فيها الصحابي أو التابعي روايته، وقد حصلت بعض الإشكالات في هذا التصنيف، ويمكن توضيحه باختصار في النقاط الآتية:

١- صيغ أسباب النزول (الصريحة والمحتملة) هي صيغٌ مستحدثة لم يتمّ تناولها من قِبَلِ علماء أسباب النزول القدامى.

٢- صيغتا التصريح والاحتمال غير جامعة ولا مانعة في الحدّين الموضوعين في تعريفهما وبيان ما هيّتهما.

٣- قد تأتي روايتان في سبب نزول آية واحدة إحداهما صريحة والأخرى محتملة، وفي هذه الحالة لا يمكن ردّ المحتملة وعدم اعتبارها سببًا للنزول بعدما تبيّن من صحّتها، فلا يكون للصيغة المحتملة معنى حينئذ.

٤- قد تتعارض روايتان صحيحتان مختلفتان في إيراد سبب نزول آية ما، وحينئذٍ لا بدّ من الترجيح بينهما للخروج بإحداهما، وفي هذه الحالة فلا دخل لهذه الصيغ

في الترجيح، وليس بالضرورة أن يؤخذ بالصريحة منهما وردّ المحتملة، بل إنّ الاعتماد في هذه الحالة على أسس الترجيح المعتمدة والمعمول بها لدى العلماء.

٥- هاتان الصيغتان يمكن أن يحصل بتقريرها ردّ بعض الروايات الصحيحة التي جاءت صريحة في سبب نزول آيات في كتاب الله تعالى.

٦- الرواية الصحيحة لا يحدّها افتراض هذه الصيغ أو غيرها، فلا يمكن تقديم هذا التصنيف لهاتين الصيغتين على أسس الأخذ بالرواية عند علماء الحديث.

٧- لا يوجد لفظ يقترن بالرواية يدلّ على أنّها سبب نزول آية معيّنة، بل إنّ الألفاظ ربما تدلّ على المراد من الآية الكريمة، وليس بالضرورة أنّها تدلّ على سبب نزولها، ولا دَخَلَ -عندئذٍ- لتلك الصيغ والتقسيمات في ذلك.

وأخيرًا يمكن أن نختم بما قاله الشيخ عبد الرحيم فارس أبو علبة: "بالاستقراء ثبت لدي أنّه لا يوجد لفظ يقترن بالرواية يدلّ على أنّها سبب نزول، ولو كانت مقرونة بالفاء[١٠٣]، فقولهم: نزلت هذه الآية في كذا أو: فأنزل الله آية كذا، لا يدلّ على أنّ الرواية سببٌ لنزول الآية، وإنّما هي مظنّة أن تكون كذلك، فلا بدّ من البحث في القضيّة وما يتعلّق بها من قرائن لمعرفة ذلك. وهذا ما ذهبَ إليه ابن تيميّة، حيث قال: (وقولهم: "نزلت هذه الآية في كذا" يُرادُ به تارةً أنّه سببٌ لنزول، ويُراد به أخرى أنّ هذا داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما نقول: عُنِيَ بهذه الآية كذا)[١٠٤].

والحمدُ للهِ أوّلاً وآخرًا

هوامش البحث ومصادره

(١) الواحدي: هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمّد بن علي الواحدي، من نيسابور، لغويٌّ وأخباريٌّ ومفسِّرٌ وفقيه وشاعر، ومن تصانيفه: أسباب نزول القرآن والبسيط في التفسير، المغازي، شرح ديوان المتنبي، =الإغراب في الإعراب، ونفي التحريف عن القرآن الشريف، تتلمذ على يد الثعلبيّ صاحب الكشف والبيان. توفّي سنة ٤٦٨ هـ/ ١٠٧٦م. يُنظَر: معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، ٧، ٢٦.

(٢) فصلت: ٤٢.

(٣) الكهف: ١.

(٤) الواحدي: هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمّد بن علي الواحدي، من نيسابور، لغويٌّ وأخباريٌّ ومفسِّرٌ وفقيه وشاعر، ومن تصانيفه: أسباب نزول القرآن والبسيط في التفسير، المغازي، شرح ديوان المتنبي، =الإغراب في الإعراب، ونفي التحريف عن القرآن الشريف، تتلمذ على يد الثعلبيّ صاحب الكشف والبيان. توفّي سنة ٤٦٨ هـ/ ١٠٧٦م. يُنظَر: معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، ٧، ٢٦.

(٥) فصلت: ٤٢.

(٦) التبيان في علوم القرآن، د. كامل موسى و د. علي دحروج، دار بيروت المحروسة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ٨٩- ٩٠.

(٧) تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، الشيخ محمّد الطاهر (- ١٣٩٣ هـ)، دار سحنون للنشر، تونس، د.ت، د.ط، ١، ٤٦.

(٨) أسباب نزول القرآن- دراسة وتحليل، عبد الرحيم فارس أبو علبة، الوكالة العربية للتوزيع، د.ط، د.ت، ٨٩.

(٩) يُنظَر: الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادى الوادعي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م، ١، ١٤.

(١٠) المسد: ١

(١١) الشعراء: ٢١٤.

(١٢) صحيح البخاري، البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي (- ٢٥٦ هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، كتاب التفسير، باب تفسير سورة (تبّت يدا أبي لهب)، رقم الحديث (٤٦٨٧)، ٤، ١٩٠٢.

(١٣) النور: ٦-٨.

(١٤) المرجعُ السابقُ نفسُه، كتاب الطلاق، باب اللعان، رقم الحديث (٥٠٠٢)، ٥، ٢٠٣٣.

(١٥) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (- ٧٩٤هـ)، حقّقه: محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٩١هـ، ١، ٢٢.

(١٦) أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، ٨.

(١٧) لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (- ٩١١هـ)، قدّم له وراجعه: الشيخ حسن تميم، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ، ١، ١٣.

(١٨) يُنظَر: معاني القرآن بين الرواية والدراية، أحمد حسن الباقوري، مطبعة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م، ٧٦.

(١٩) مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (- ٦٤٣ هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ٥٠.

(٢٠) يُنظَر: لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي١٣- ١٤.

(٢١) صحيح مسلم، مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (- ٢٦١ هـ)، اعتنى به: أبو قتيبة الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، كتاب النكاح، باب بَاب جَوَازِ جماعه امْرَأَتَهُ في قُبُلِهَا من قُدَّامِهَا وَمِنْ وَرَائِهَا، رقم الحديث (١٤٣٥)، ٢، ١٠٥٨. والآية من سورة البقرة: ٢٢٣.

(٢٢) معرفة علوم الحديث، الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (- ٤٠٥ هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ١،٥٩.

(٢٣) مقدّمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، ٥٠.

(٢٤) أسباب النزول، الواحدي، ٩.

(٢٥) المرجعُ السابقُ نفسُه، ٨.

(٢٦) علي بن المديني: هو علي بن عبد الله بن جعفر السعدي، ولد سنة ١٦١ هـ/ ٧٧٨م، وهو شيخ الإمام البخاري، بصريّ معروف بأبي الحسن بن المديني، محدّث حافظ. توفي سنة ٢٣٤

هـ/ ٨٤٨ م. يُنظَر: معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، ٧، ١٣٢.

(٢٧) يُنظَر: أسباب نزول القرآن– دراسة وتحليل، عبد الرحيم فارس أبو علبة، ٣٣.

(٢٨) الجعبريّ: هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبريّ، ولد سنة ٦٤٠ هـ، من مدينة الخليل بفلسطين، ويقال له ابن السرّاج، واشتهر بالجعبريّ، اختصر كتاب أسباب النزول للواحدي، توفي سنة ٧٣٢هـ. يُنظَر: معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة ١، ٦٩.

(٢٩) ابن الجوزيّ: هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد، وُلِدَ ببغداد سنة ٥١٠ هـ/ ١١١٤م، محدّ وحافظ ومفسّر، توفّيَ سنة ٥٩٧ هـ/ ١٢٠١م. يُنظَر: معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، ٥، ١٥٧.

(٣٠) ابن حجر العسقلانيّ: هو أحمد بن عليّ بن محمّد الكنانيّ، وُلِدَ بمصر سنة ٧٧٣ هـ/ ١٣٧٢م، ومشهور بابن حجر، محدّثٌ ومؤرّخٌ، ومن اشهر كتبه (فتح الباري شرح صحيح البخاري) و(الإصابة في تمييز الصحابة)، توفّيَ سنة ٨٥٢ هـ/ ١٤٤٩م. يُنظَر: معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، ٢، ٢٠.

(٣١) أبجد العلوم، القنوجي، صديق بن حسن (– ١٣٠٧ هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٧٨م، ٢، ٤٩٨.

(٣٢) الأجهوريّ: هو عطيّة بن الأجهوريّ الشافعيّ البرهانيّ الضرير، له مشاركات في الحديث والأصول والتفسير، وله مخطوط في دار الكتب القوميّة بالقاهرة، توفي سنة ١١٩٠هـ. يُنظَر: معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، ٦، ٢٨٧.

(٣٣) أسباب نزول القرآن– دراسة وتحليل، عبد الرحيم فارس أبو علبة، ٣٤.

(٣٤) أي: بعضُ المعاصرين ممّن ألّفوا في علوم القرآن، وتكلموا عن هاتين الصيغتين.

(٣٥) عبارة : "سبب نزول الآية كذا"، ذكرها الشيخ عبد الرحيم فارس أبو علبة في كتابه (أسباب نزول القرآن– دراسة وتحليل)، ص١٤٤، ولكن الروايات من هذا الشكل من (الصيغة التصريحيّة) أكثرها بصيغة: "نزلت هذه الآية في كذا"، وسيأتي الردّ عليها في المطلب الثاني بإذن الله تعالى.

(٣٦) يُنظَر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م، ١، ١١٤– ١١٥، وينظر: مباحث في علوم القرآن، منّاع

القطّان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط٣، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م، ٨٥، والصحيح المسند من أسباب النزول، ١٤، و دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، دار المنار، الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ١٥٤، ونزول القران الكريم وتاريخه وما يتعلق به، الدكتور محمد عمر حويه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة ، ٥٢-٥٣.

(٣٧) البقرة: ٦٢.

(٣٨) يُنظَر: جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري)، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (-٣١٠ هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م، ٢، ١٥٠. ويُنظَر:)، تاريخ أصبهان، الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني = (- ٤٣٠ هـ تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م، ١، ٣١.

(٣٩) قال الشيخ عبد الرحيم فارس أبو علبة في كتابه (أسباب نزول القرآن- دراسة وتحليل): "بالاستقراء ثبت لدي أنّه لا يوجد لفظ يقترن بالرواية يدلّ على أنّها سبب نزول، ولو كانت مقرونة بالفاء. يُنظَر: أسباب نزول القرآن- دراسة وتحليل، عبد الرحيم فارس أبو علبة، ١٤٠.

(٤٠) البقرة:٨٠.

(٤١) يُنظَر: جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري)، ٢، ٢٧٥. ويُنظَر: لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ٢١.

(٤٢) صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب ما يكره من كثرة السؤال وَتَكَلُّفِ ما لَا يَعْنِيهِ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ المائدة: ١٠١ ، رقم الحديث (٦٨٦٧)، ٦، ٢٦٦١. ويُنظَر: صحيح مسلم، كتاب صفة القيامة والجنّة والنّار، بَاب سُؤَالِ الْيَهُودِ النبي ﷺ عن الرُّوحِ، رقم الحديث (٢٧٩٤)، ٤، ٢١٥٣.

والآية من سورة الاسراء: ٨٥.

(٤٣) يُنظَر: مباحث في علوم القرآن، ٨٥.

(٤٤) إذا كان المقصود بـ (القوم) هم الصحابة، فهناك مناقشة عن هذه النقطة تأتي في الردّ على هذه الصيغ في المطلب الثاني بإذن الله تعالى.

(٤٥) يُنظَر: مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، ١، ١١٤- ١١٥.

(٤٦) مباحث في علوم القرآن، منّاع القطّان، ٨٥.

(٤٧) يُنظَر: الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادى الوادعي، ١، ١٤.

(٤٨) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، ١، ١١٥.

(٤٩) البقرة: ٢٢٣.

(٥٠) مباحث في علوم القرآن، منّاع القطّان، ٨٥.

(٥١) يُنظَر: الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادى الوادعي، ١٥.

(٥٢) المائدة: ١١.

(٥٣) ينظر: صحيح مسلم، باب توكله على الله تعالى، رقم الحديث(٨٤٣)، ٤: ١٧٨٦، وأسباب النزول، الواحدي، ١٨٤.

(٥٤) المرجعُ السابقُ نفسُه، ١٨٤.

(٥٥) مباحث في علوم القرآن، منّاع القطّان، ٨٥.

(٥٦) البقرة: ٢٦.

(٥٧) البقرة: ١٧.

(٥٨) البقرة: ١٩.

(٥٩) البقرة: ٢٦.

(٦٠) يُنظَر: جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري)، الطبري، ١، ١٧٧.

(٦١) الحج: ٧٣.

(٦٢) يُنظَر: لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ٢٦.

(٦٣) البقرة: ١١٤.

(٦٤) الآية مدنية وقد نزلت عند منع الرسول ﷺ دخول مكة في صلح الحديبية، يُنظَر: المرجعُ السابقُ نفسُه، ١٦.

(٦٥) البقرة: ٧٩.

(٦٦) يُنظَر: لباب النقول في أسباب النزول ، ٢٠.

(٦٧) يُنظَر: المرجع السابق نفسه ، ٢٦.

(٦٨) البقرة: ١١٥.

(٦٩) يُنظَر: الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (- ٩١١هـ)، حقّقه: محمّد أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ط، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، ١، ١١٩.

(٧٠) يُنظَر: لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ٢٦.

(٧١) أسباب نزول القرآن- دراسة وتحليل، عبد الرحيم فارس أبو علبة، ٢٧١.

(٧٢) يُنظَر: أسباب نزول القرآن ، ٢٧١.

(٧٣) آل عمران: ٧٧.

(٧٤) لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ٥٤.

(٧٥) المائدة: ١١.

(٧٦) أسباب النزول، الواحدي، ١٨٤.

(٧٧) المرجعُ السابقُ نفسُه، ١٨٤.

(٧٨) الاسراء ٥٦-٥٧.

(٧٩) يُنظَر: صحيح مسلم، كتاب التفسير، رقم الحديث (٣٠٣٠)، ٤، ٢٣٢١.

(٨٠) الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادى الوادعي، ١، ١٤٤.

(٨١) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، ١، ١١٤.

(٨٢) النساء: ٤٣.

(٨٣) يُنظَر: لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ٦٩.

(٨٤) الاسراء: ٨٥.

(٨٥) يُنظَر: لباب النقول في أسباب النزول ، ١٤٠.

(٨٦) القول ما زال للسيوطي. يُنظَر : لباب النقول في أسباب النزول ، ١٤٠.

(٨٧) المرجعُ السابقُ نفسُه، ١٤٠.

(٨٨) يُنظَر: التعريفات، علي بن محمّد بن علي الجرجاني (- ٨١٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١، ١١٢.

(٨٩) يُنظَر: المرجعُ السابقُ نفسُه، ١، ١١٢.

(٩٠) يُنظَر: القياس ومكانته في المنطق اليوناني، د. ابتسام بنت أحمد جمال، ١، ٢٠.

(٩١) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، ١١٤- ١١٥.

(٩٢) يُنظَر: أسباب نزول القرآن- دراسة وتحليل، عبد الرحيم فارس أبو علبة، ١٤٤.

(٩٣) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، ١، ١١٥.

(٩٤) آل عمران: ١٦١.

(٩٥) الْقَطِيفَةُ: هِيَ كِسَاءٌ لَهُ خَمْلٌ وَهُوَ الْمُهَدَّبُ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، ٣: ١٢١٥.

(٩٦) سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الحروف والقراءات، رقم الحديث (٣٩٧١)، ٤: ٣١، والجامع الكبير - سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف،

الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: ١٩٩٨م، بال ومن سورة آل عمران، رقم الحديث (٣٠٠٩)، ٥: ٨٠، وينظَر: لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، ٥٩- ٦٠.

(٩٧) يُنظَر: أسباب النزول، الواحدي، ١٨٤.

(٩٨) تُنظَر ص١٨ من هذا البحث.

(٩٩) يُنظَر: في المطلب الثاني من هذا البحث، ص١٦-١٧.

(١٠٠) الإسراء: ٥٦- ٥٧.

(١٠١) الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادى الوادعي، ١، ١٤٤.

(١٠٢) فصلت: ٤٢.

(١٠٣) يُنظَر عبد الرحيم فارس أبو علبة، أسباب نزول القرآن- دراسة وتحليل، ١٤٠.

(١٠٤) مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان

الطبعة: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م، ١٦.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- أبجد العلوم، القنوجي، صديق بن حسن (- ١٣٠٧ هـ)، تحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٧٨م.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (-٩١١هـ)، حقّقه: محمّد أبو الفضل ابراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، د.ط، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح – الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- أسباب نزول القرآن- دراسة وتحليل، عبد الرحيم فارس أبو علبة، الوكالة العربية للتوزيع، د.ط.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله (- ٧٩٤هـ)، حقّقه: محمّد أبو الفضل ابراهيم، دار المعرفة، بيروت، د.ط، ١٣٩١هـ.
- تاريخ أصبهان، الأصبهاني، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران المهراني = (- ٤٣٠ هـ تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠م.
- التبيان في علوم القرآن، د. كامل موسى و د. علي دحروج، دار بيروت المحروسة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- التعريفات، علي بن محمّد بن علي الجرجاني (- ٨١٦ هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ، ١، ١١٢.
- تفسير التحرير والتنوير، ابن عاشور، الشيخ محمّد الطاهر (- ١٣٩٣ هـ)، دار سحنون للنشر، تونس، د.ت، د.ط،١.
- جامع البيان في تفسير القرآن (تفسير الطبري)، الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (-٣١٠ هـ)، تحقيق: أحمد محمّد شاكر، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠م.

- صحيح البخاري، البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي (- ٢٥٦ هـ)، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، كتاب التفسير، باب تفسير سورة (تبّت يدا أبي لهب)، رقم الحديث (٤٦٨٧).
- الصحيح المسند من أسباب النزول، مقبل بن هادى الوادعي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٤، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- صحيح مسلم، مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (- ٢٦١ هـ)، اعتنى به: أبو قتيبة الفاريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، كتاب النكاح، باب بَاب جَوَازِ جماعه امْرَأَتَهُ في قُبُلِهَا من قُدَّامِهَا وَمِنْ وَرَائِهَا، رقم الحديث (١٤٣٥).
- لباب النقول في أسباب النزول، السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن ابي بكر (- ٩١١هـ)، قدّم له وراجعه: الشيخ حسن تميم، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ.
- مباحث في علوم القرآن، منّاع القطّان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربيّة السعوديّة، ط٣، ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠م.
- معاني القرآن بين الرواية والدراية، أحمد حسن الباقوري، مطبعة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م.
- معرفة علوم الحديث، الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (- ٤٠٥ هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- مقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٦٤٣ هـ)، ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمّد عبد العظيم الزّرقاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م.
- معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- دراسات في علوم القرآن، محمد بكر إسماعيل (المتوفى: ١٤٢٦هـ)، دار المنار، الطبعة: الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- نزول القران الكريم وتاريخه وما يتعلق به، الدكتور محمد عمر حويه، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.